LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

Revue de presse interne

02 /05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

المناصفة ومحاربة التمييز

محور ندوة حقوقية نظمت بإقليم أزيلال

■ كمال عسو

تطرقت نعيمة بنواكريم مكلفة بمهمة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عرض ألقته خلال الندوة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة يوم السبت الماضي بجماعة أفورار التابعة لإقليم أزيلال حول موضوع المناصفة ومحاربة التمييز، إلى مختلف الدراسات التي شكلت موضوع مقارنة لكل الهيآت التي تشتغل على مكافحة التمييز في أفق تدبير نقاش وطني، وذلك في أفق مواكبة عملية تفعيل الدستور في مجال إحداث هيأة للمناصفة ومكافحة التمييز، مستعرضة تجارب في هذا المجال لأزيد من 12 دولة في العديد من القارات واعتماد تصور أولي حول هيكلة الهيأة من حيث وظائفها وتركيباتها والمهام المنوطة بها في السياق المغربي.

ومن جانبه أوضح علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة، أن هذا النشاط يندرج في إطار البرامج المسطرة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان والمتعلقة، خصوصا بتنزيل الدستور

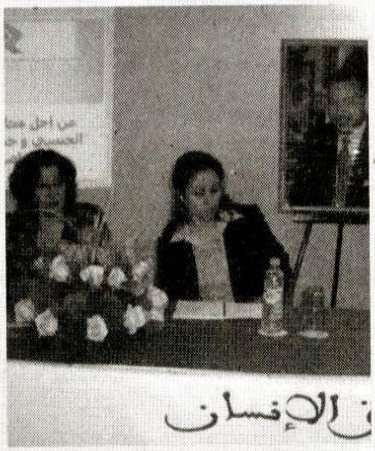

في شقه المرتبط بمحاربة التمييز وتحديثه في الفصل 19 من الدستور، بحيث ستقدم الدراسة التي أنجزها المجلس في إطار إعداد تصور حول مجلس المناصفة المنصوص عليها ضمن مقتضيات الوثيقة الدستورية.

وتضمنت محاور الندوة محاكمة رمزية للفصل 20 من مدونة الأسرة وشركائه وتحديدا الفصل 475، ومعلوم أن الفصل 20 يثير مشاكل كثيرة باعتباره يتعلق بتزويج القاصرات، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية اجتماعية ونفسية وصحية على هؤلاء القاصرات وعلى ذويهن وأهاليهن.

ومن جهتهم اعتبر المشاركون أن هذه الندوة ذات طابع تحسيسي بكل المقاييس، حيث تتوخى التحسيس بمخاطر تزويج القاصرات وتداعياته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، والعمل سويا مع الشركاء والمتدخلين كافة وذوي الاختصاص من الناحية الإجرائية على التجسيد الميداني لمختلف التوصيات الواردة في هذا الشأن، وعلاقة ذلك بتنزيل الفصل 19 من الدستور في شقه المرتبط بتأسيس مجلس للمناصفة يستوحي أفكاره ومبادءه من خلال الاطلاع على التجارب المقارنة لدول كان لها سبق حقوقي في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة إلى أن مداخلات هذه الندوة تمحورت حول تقديم الدراسة المقارنة التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز، بالإضافة إلى تقديم ورقة حول التدابير المحلية لضمان المناصفة في إطار الجهوية الموسعة. ●

عائلات المختطفين مجهولي المصير مازالت تنتظر الحقيقة

رفاق المانوزي في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لا يزالون متشبثين بالكشف عن حقيقة المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري. ذلك ما يكشف عنه اجتماع عقدوه بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان خصص للتداول في مآل ملف الاختفاء القسري بالمغرب.

بالنسبة لأعضاء المنتدى فإن «جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالت الآلاف من العمال والمناضلين الشرفاء لإخماد أصواتهم المطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية»، وسجلوا أن «المقاربة التي اعتمدتها الهيآت والمجالس التي خلقت لمعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان قد فشلت في الاستجابة لانتظارات الضحايا»، و«عمدت إلى الالتفاف حول مطالبهم»، بل «شككت في وجود إرادة صادقة لدى الدولة المغربية للبحث عن حلول منصفة و شمولية للملف الاختفاء القسري».

في بلاغ له، أكد المنتدى أن «عدم تقديم أجوبة لتساؤلات الضحايا وعائلاتهم، واحتوائها على العديد من المغالطات الجوهرية والتناقضات يثبت عدم القيام بتحريات جادة و عميقة للوصول إلى الحقيقة»، وأضاف أن «الجزم بعدم إجراء التحاليل الجينية ضدا على رغبات عائلات الضحايا يشكل مسا بشعور العائلات وبكرامة الضحايا».

وأشار إلى «إصدار لوائح ضحايا الاختفاء القسري وتصنيف بعضهم ضمن المتوفين دون تقديم حجج على ذلك ودون الاتصال بالعائلات»، وأن «العديد من الحالات يشوبها غموض و شح في المعلومات، ولا يشكل ذلك كشفا للمصير و استجلاء للحقيقة وفق المعايير التي تحددها المواثيق الدولية»، إضافة إلى أن «حصر عدد الحالات العالقة في تسع حالات يتناقض مع الواقع ، لأنه تم استبعاد وإقصاء العديد من أسماء الضحايا التي تضمنتها اللوائح الرسمية السابقة ولوائح الهيآت الحقوقية»، وأيضا «عدم الإشارة إلى مصير نتائج التحاليل الجينية للرفات التي تم استخراجها و أخذ عينات منها للتأكد من هويتها منذ منتصف 2006».

كل ذلك دفع المانوزي ومعه أعضاء لجنة عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري إلى التساؤل «عما إن كان التصريح بعدم التوصل إلى أي نتائج في بعض ملفات مجهولي المصير وإقصاء أسماء العديد من الضحايا هو بمثابة رفع اليد ومحاولة لإغلاق هذا الملف و تهرب للدولة من مواصلة التحريات والكشف عن الحقيقة».

أ. ل

تسليم رخص نقل لمعتقلين سياسيين

محمد سالم

نوه المعتقلون السياسيون بعمالة طرفاية بالمبادرة التي قام بها عامل الإقليم في حقهم، خلال لقائهم ببعض من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار تسليم رخص نقل لفائدتهم، حيث عبر هؤلاء المعتقلون على أن المبادرة التي قام بها عامل عمالة طرفاية في حقهم «كرخص توزيع المواد المدعمة» تعد سابقة في الأقاليم الجنوبية رغم الإمكانيات المحدودة لعمالة طرفاية بالنسبة لباقي أقاليم الجهة.

المندوبية العامة للسجون تكذب تصريحات حسن الكتاني

■«المغربية». شجبت المندوبية العامة للسجون التصريحات، التي أدلى بها السجين السابق حسن الكتاني، حول تعذيب السجناء والاعتداء عليهم.

وتوصلت «المغربية» بنسخة من توضيحات المندوبية بخصوص ما نسبته صحيفة الـ«المساء» للكتاني. وأكدت المندوبية أن «تصريحات حسن الكتاني حول اعتماد المندوبية العامة سياسة ممنهجة تجاه ما سمي بالمقال المعتقلين الإسلاميين، بالاعتداء عليهم وتعذيبهم داخل السجون، تصريحات باطلة ولا أساس لها من الصحة، بل إن المندوبية العامة تتصدى بالحزم والصرامة الواجبة قانونا لكل الممارسات المخلة بالضوابط القانونية المعمول بها، ولا تميز في ذلك بين فئة من السجناء وأخرى، كما لا تميز بين الحالات المعزولة أو غير ذلك».

وأضافت المندوبية أنه «كان بالأحرى على صاحب هذه الادعاءات أن يطلع الرأي العام حول ما إذا كان هو نفسه قد تعرض لمثل هذه الممارسات، أو أن يقدم بالحجة والدليل حالات محددة لسجناء تعرضوا لمثل ما زعمه من ادعاءات مغلوطة، بدلا من أن يصوب اتهاماته نحو المندوبية العامة بهذا المنطق، ودون أي سند أو أساس من الصحة، كما أن مطالبته بإطلاق سراح المعتقلين له قنواته ووسائله، ولا يبرره باي حال من الأحوال توجيهه لاتهامات بهذه الخطورة، تمس بسمعة ومصداقية المؤسسات والبلد».

وأكدت المندوبية أنه «من الواجب التذكير بهذا الخصوص بأن السجون ليست في منأى عن المراقبة الدائمة والمنتظمة للسلطات القضائية، بمختلف درجاتها، وللجن الإقليمية لمراقبة السجون، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضلا عن المراقبة الذاتية للمصالح المعنية بالمندوبية العامة والتي تلتزم من خلالها بواجب التحري والتقصي والبحث في الادعاءات والشكايات كيفما كان مصدرها. وتؤكد المندوبية العامة مجددا استعدادها لفتح أبواب السجون في وجه الهيئات والمؤسسات المؤهلة قانونا لمراقبة وضعية الأشخاص رهن الاعتقال، حرصا منها على إحاطة العمل السجني بكافة الضمانات القانونية المعززة لحقوق وكرامة السجناء» ●

GB-MAROC-SAHARA

Le Royaume-Uni salue l'ouverture par le Maroc d'antennes du CNDH à Laâyoune et Dakhla

Londres, 27 avr. 2012 (MAP) - Le Royaume-Uni a salué, jeudi, l'ouverture par le Maroc d'antennes du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) à Laâyoune et Dakhla.

+Je salue l'ouverture d'antennes régionales du Conseil National des Droits de l'Homme à Laayoune et Dakhla+, a dit le ministre au Foreign Office chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord, Alistair Burt, lors d'une intervention devant la chambre des Communes (chambre basse du parlement britannique).

Rappelons que l'ouverture de ces antennes a été saluée par le Conseil de sécurité des Nations-Unies, dans sa dernière résolution adoptée à l'unanimité de ses quinze membres.

La résolution a également réitéré la demande du Conseil pour que le HCR +continue à envisager l'enregistrement+ des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie.

Par ailleurs, le responsable britannique a réitéré le soutien du Royaume-Uni au processus politique mené par l'Onu en vue de parvenir à une solution politique à la question du Sahara.

AO--BI/KN

MAP 271127 GMT avr 2012

بريطانيا/المغرب/الصحراء

بريطانيا تشيد بفتح المغرب فرعين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة

لندن / 27 ابريل 2012 /ومع/ أشادت المملكة المتحدة، اليوم الخميس، بفتح المغرب فرعين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة.

وقال الوزير المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية أليستير بورت ، في تدخل له أمام مجلس العموم (الغرفة السفلى للبرلمان البريطاني)، "أحيي فتح فرعين جهويين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة".

وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أشاد ، في قراره الأخير الذي تمت المصادقة عليه بإجماع أعضائه الخمسة عشر، فتح هذين الفرعين.

كما جدد القرار دعوة مجلس الأمن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "لمواصلة التفكير في تسجيل" ساكنة مخيمات تندوف بالجزائر.

وجدد المسؤول البريطاني، من جهة أخرى، دعم المملكة المتحدة للمسلسل السياسي التي تشرف عليه الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل سياسي لقضية الصحراء.

ع ح//ص ع

ت/
ومع 271210 جمت ابر 2012

"المجلس الوطني لحقوق الانسان" يعقد "خلوة" حقوقية بمراكش

زنقة20

علم موقع زنقة 20 أن "محمد الصبار" سيرأس "خلوة" حقوقية بمدينة مراكش أيام الرابع والخامس والسادس من ماي الجاري بمدينة مراكش يجتمع فيها بجميع اللجان الجهوية وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وقال مصدر مطلع لموقع زنقة 20 أن "المجلس الوطني لحقوق الانسان" سيُناقش مواضع متعددة مرتبطة بالحقوق والحريات الجماعية والفردية ويطلع اللجان الجهوية على تدابير وأليات حقوقية جديدة سيعتمدها المجلس"، فيما أسر لموقع زنقة 20 مصدر حقوقي بأن "التطورات الحقوقية والاحتقان الاجتماعي الأخير في ملفات اغتصاب القاصرات والمعطلين وقمع التظاهرات ستكون من بين مواضيع "الخلوة الحقوقية" بمراكش.

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف
لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب
بيان بمناسبة فاتح ماي 2012

عقدت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب اجتماعها بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم 21/04/2012 للتداول في مآل ملف الاختفاء القسري بالمغرب , أياما بعد مشاركتها في المسيرة الرمزية الناجحة التي دعا إليها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف و في ظل الحراك المجتمعي الذي تعرفه بلادنا و تزامن ذلك مع استعداد الطبقة العاملة للاحتفاء بعيدها الاممي ، و بهذه المناسبة فإنها :

-إذ تذكر أن جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها النظام المغربي طالت الآلاف من العمال و المناضلين الشرفاء لإخماد أصواتهم المطالبة بالحرية و الكرامة و الديمقراطية ليتسنى له نهب خيرات البلاد و فرض حكم استبدادي فإنها توجه تحية إكبار لعموم الشغيلة المغربية و تنحني إجلالا لأرواح كل الشهداء الأبرار و تجدد تضامنها و تأييدها لنضالات كل الشرائح الاجتماعية للانعتاق من الاستغلال و الفساد .

- تسجل أن المقاربة التي اعتمدتها الهيآت و المجالس التي خلقت لمعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان قد فشلت في الاستجابة لانتظارات الضحايا و بل و عمدت إلى الالتفاف حول مطالبهم العادلة .

- تشكك في وجود إرادة صادقة لدى الدولة المغربية للبحث عن حلول منصفة و شمولية لملف الاختفاء القسري .

- تعتبر أن التقارير الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق تشكل قمة العبث و الاستهتار بالمسؤولية فمن خلال قراءة أولية لها ، نلاحظ – على سبيل المثال :

* عدم تقديم أجوبة لتساؤلات الضحايا وعائلاتهم ، و احتوائها على العديد من المغالطات الجوهرية و التناقضات مما يثبت عدم القيام بتحريات جادة و عميقة للوصول إلى الحقيقة .

- إن الجزم بعدم إجراء التحاليل الجينية ضدا على رغبات عائلات الضحايا يشكل مسا بشعور العائلات و بكرامة الضحايا.

- إصدار لوائح ضحايا الاختفاء القسري و تصنيف بعضهم ضمن المتوفين دون تقديم حجج على ذلك و دون الاتصال بالعائلات ، كما إن العديد من الحالات يشوبها غموض و شح في المعلومات ، و لا يشكل ذلك كشفا للمصير و استجلاء للحقيقة وفق المعايير التي تحددها المواثيق الدولية .

- حصر عدد الحالات العالقة في تسع (9) حالات يتناقض مع الواقع ، لأنه تم استبعاد و إقصاء العديد من أسماء الضحايا التي تضمنتها اللوائح الرسمية السابقة و لوائح الهيآت الحقوقية .

- عدم الإشارة إلى مصير نتائج التحاليل الجينية للرفات التي تم استخراجها و اخذ عينات منها للتأكد من هويتها منذ منتصف 2006 .

نتساءل إن كان التصريح بعدم التوصل إلى أي نتائج في بعض ملفات مجهولي المصير و إقصاء أسماء العديد من الضحايا هو بمثابة رفع اليد و محاولة لإغلاق هذا الملف و تهرب للدولة من مواصلة التحريات و الكشف الحقيقة خاصة و أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان – و بعد سنة من إحداثه – لم يعر الملف أي اهتمام . بالإضافة إلى تصريحات بعض المسؤولين التي زادت من مخاوفنا على تهميش هذا الملف .

و أمام هذا الوضع فأننا:

1- نؤكد أن ملف الاختفاء القسري سيظل مفتوحا إلى أن يتم استجلاء الحقيقة كاملة و الكشف عن المصير الحقيقي لكل ضحايا الاختفاء القسري .

2 – نتمسك بكل مطالبنا المشروعة و التي لا مساومة فيها ولا تنازل عنها.

3 – استجلاء الحقيقة الكاملة و الكشف عن مصير كل المختطفين و مجهولي المصير و إطلاق سراح الأحياء منهم و الكشف عن القبور الفردية و الجماعية للضحايا المتوفين و تسليم رفاتهم للعائلات بعد التأكد العلمي من هويتها و ضمان حقها للطعن في نتائج التحاليل الجينية .

4 – مناهضة الإفلات من العقاب بعزل و مساءلة كل الجلادين المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان .

5 – تقديم الدولة اعتذارا رسميا للمجتمع كخطوة لرد الاعتبار للضحايا .

6 – اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدم التكرار .

7 – الحفاظ الايجابي للذاكرة و فتح الأرشيف أمام الضحايا و كل أفراد المجتمع .

8 – تفعيل كل مواد و بنود الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري و الانضمام إلى بروتوكول روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية .

9 _الإسراع لجبر باقي الأضرار للضحايا المدنيين و العسكريين الناجين من المعتقلات السرية و دوي حقوق الضحايا المؤكدة وفاتهم بتسوية أوضاعهم الإدارية و المالية و القانونية و حق المعاش و التقاعد.

10 _ إشراك ممثلي الضحايا و العائلات للبحث عن صيغة و مقاربة جديدة تضمن معالجة شمولية ومنصفة و شفافة لملف الاختفاء القسري

نؤكد أننا سنواصل النضال و الدفاع عن مطالبنا المشروعة و المعترف بها وطنيا و دوليا ونحتفظ بحقنا في اتخاذ كل الخطوات التي نراها لمواجهة استمرار لا مبالاة الدولة وسعيها لطمس هذا الملف

ندعو كافة الهيآت الحقوقية والسياسية و النقابية وكل القوى الحية و شرفاء هذا الوطن للعمل المشترك من اجل معالجة منصفة وشمولية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا دعما لمطالبنا

الأخبار
أخبار جهوية

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم ندوة حول" المناصفة ومحاربة التمييز«

ميدلت أون لاين / نورالدين حنين 30-04-2012 08:39

"المناصفة ومحاربة التمييز الجنسي وحماية الفتيات القاصرات" كان موضوع الندوة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة يوم 28 ابريل الجاري بافورار.حضر هذا النشاط عدد من الفاعلين الجمعويين من الأقاليم الست المكونة للجهة (ازيلال، بني ملال، خريبكة، الفقيه بن صالح، خنيفرة ، ميدلت) إلى جانب وسائل الإعلام وبعض المهتمين بالشأن القانوني والحقوقي من الجهة وخارجها.

استهل اللقاء بكلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدكتور علال البصراوي الذي اعتبر أن هذه المناسبة" تأتي في إطار الإستراتيجية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تعمل على إشراك مختلف الفاعلين والتداول في مجموعة من الموضوعات التي لها علاقة بمهام المجلس ولجانه الجهوية" سعيا منهما إلى " المساهمة في متابعة تنفيذ وتفعيل القوانين التي سطرت في الدستور الجديد للبلاد" ، وحيث أن " المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز الجنسي " تدخل في صلب اهتمامات المجلس، فقد خصصت له اللجنة الجهوية حيزا كبيرا في عملها وانشغالاتها، رغبة منها في المساهمة في خلق نقاش واسع ومستمر بين الجميع حول هذا الموضوع في كل أبعاده الحقوقية والاجتماعية والقانونية الى جانب مختلف المواضيع الحقوقية الأخرى .

بعد ذلك قدمت السيدة نعيمة بنواكريم – مكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان– دراسة مقارنة أنجزها المجلس في مارس الماضي حول مجموعة من" التجارب الدولية المتعلقة بمجال مأسسة مكافحة التمييز" ، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة" وذلك في إطار مساهمته في مسلسل إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز التي نص على إحداثها الدستور الجديد للمملكة.

وقد اعتبرت المتدخلة أن الهدف العام من هذه الدراسة يتمثل في " تيسير المسار التشريعي الذي يروم إصدار قانون لتفعيل إحداث هيئة المناصفة" إلى جانب العمل على " استخلاص الممارسات الفضلى للتجارب الدولية السباقة لمكافحة التمييز" و" اعتمادها كسند مرجعي للهيئة المكلفة بالمناصفة سواء من حيث مهامها أو تشكيلتها أو بنيتها التنظيمية واقتراحها للتداول والنقاش بشكل مفتوح وميسر بين مختلف الفاعلين المعنيين بها".

يذكر بان هذه الدراسة المقارنة التي تمت خصوصا في أوربا ودول أمريكا اللاتينية(أكثر من 12دولة) جعلت لها أسسا معيارية تعتمد عليها لمكافحة التمييز انطلاقا من الدستور الجديد ومختلف القوانين ذات الصلة (القانون الجنائي، قانون الشغل، قانون الصحافة..) وسمو الاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية في الموضوع (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز...).

وقد خلصت المتدخلة في معرض طرحها لمضامين هذه الدراسة المقارنة إلى كون هذه الأخيرة، أخذت بعين الاعتبار الخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد على حدة،واعتبرت الهيئات التي تشتغل وتمارس اختصاصاتها على أساس سبب وحيد(محاربة التميز) هي التي تحظى بالأفضلية. كما قدمت في الختام مقترحات سيناريوهات لإحداث هيئة المناصفة، من خلال الدعوة إلى دسترتها ليكون وضعها مستقلا بشكل حقيقي وفعلي وبالتالي تمكينها من أداء عملها بسلاسة وفعالية كبيرة، إلى جانب العمل على تمكينها من تطوير علاقات شراكة وتعاون مع كل الأطراف المعنية بتحقيق أهدافها، الأمر الذي سينعكس إيجابا على مهامها وطريقة تدبير مواردها المالية والبشرية.

من جهة أخرى، وفي موضوع ذي صلة، جاءت مداخلة السيدة زهور زراعي – إطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان– حول أهم ومختلف "التدابير المحلية لضمان المناصفة بين الجنسين في ظل الجهوية الموسعة".واستهلت ورقتها بالتذكير بمفهوم الجهوية الموسعة وأهدافها وغاياتها الكبرى وفلسفتها العامة كأداة والية من آليات تسيير وتدبير الشأن المحلي والجهوي.

وقد ركزت على مفهوم المناصفة باعتباره"التمثيل المتساوي للنساء والرجال على مستوى الكم في جميع المجالات وفي الولوج إلى هيئات صنع القرار في القطاع العمومي والمهني والسياسي" كما قامت بتشريح وتحليل واقع المرأة المغربية سواء في المدينة أو البادية أو الجبل، خاصة في ارتباطها وعلاقتها بمشاركتها ومساهمتها في تدبير الشأن المحلي، حيث سجلت " تقدما بطيئا جدا"لأدائها وحضورها في التدبير، إذ انتقلت من نسبة 0,5 إلى 12 في المائة في مدة تجاوزت الخمسين سنة. كما سجلت من جهة ثانية تقدما هشا في وضع المرأة ومشاركتها السياسية، معتبرة أن " إجراء اللوائح التكميلية يعتبر إجراء هشا لأنه غير مكرس بالقانون، خصوصا وان لا شيء يمنع أو يرغم الأحزاب السياسية على احترامه". لم يقف بها الأمر عند هذا الحد بل سجلت وبحنق شديد" ضعف تواجد النساء في مراكز القرار الذي يجب أن يصل العتبة اللازمة التي يجعل لها أثرا واضحا في القرار في مختلف السياسات العمومية"

وخلصت في الأخير إلى ضرورة أن تكون المجالس المنتخبة وطنيا وجهويا ومحليا مكونة بعدد متكافئ من النساء والرجال ودعت أيضا – من جانب آخر– إلى تقنين نظام الكوطا، ومأسسة مقاربة النوع حتى تساهم السياسات العمومية في الحد من الفوارق بين الجنسين.

اختتمت الندوة بعقد محاكمة رمزية للفصل 20 من مدونة الأسرة (تزويج القاصرات) وشركائه (الفصل 475 من القانون الجنائي) استمع فيها الحاضرون لشهادات جمعيات نسائية تشتغل بمجال محاربة التمييز ومحاربة العنف ضد النساء وتزويج القاصرات، و مرافعات النيابة العامة التي ألحت على متابعة وإدانة الفصل 20 ومرافعات دفاع هذا الأخير،بالإضافة إلى الاستماع لتقرير الخبير الطبي في الموضوع.

BENI MELLAL / KHOURIBGAHaro sur la discrimination.

SAID FRIX
frix.aujourdhui@gmail.com
BENI MELLAL
La Commission régionale des Droits de l'Homme de Beni Mellal, Khouribga a organisé, samedi 28 avril 2012, à Afourer, une conférence sur la parité et la lutte contre la discrimination. Plusieurs points ont été inscrits au programme de cette rencontre.

La Commission Régionale des Droits de l'Homme de Beni Mellal / Khouribga a organisé une conférence sur la parité et la lutte contre la discrimination, samedi 28 avril 2012, à l'Hôtel Tazarkount à la ville d'Afourer. A l'inauguration de cette rencontre, le président de la commission régionale des Droits de l'Homme, de Béni Mellal – Khouribga, Allal El Basraoui, a déclaré que « Il s'agit d'une activité initiée par la Commission régionale des Droits de l'Homme, Béni Mellal- Khouribga. En plus, un jugement simulé portera sur l'article 20 qui autorise le mariage des filles mineures. Ce genre de mariage, malheureusement gangrène la vie d'un grand nombre de mineures et leurs familles. Et à partir du jugement précité, nous découvrirons les amertumes qui désagrègent ces mineurs victimes de bourreaux impitoyables…. Plusieurs points sont inscrits au programme de cette rencontre, à savoir la présentation de l'étude comparative réalisée par le Conseil sur les expériences internationales dans le domaine de l'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination, la présentation d'un document sur les dispositions locales visant à garantir la parité dans le cadre de la régionalisation élargie et l'analyse des dispositions juridiques afférentes à cette question, notamment l'article 20 du code de la famille… et l'article 475 du code pénal. »

.S'agissant des objectifs que s'assigne cette conférence, et de l'article 19 de la nouvelle Constitution, M El Basraoui a ajouté qu' « il s'agit d'abord de sensibiliser les familles sur les dangers du mariage des mineures et les séquelles sociales et psychologiques laissées par une telle union conjugale qui est vouée d'avance à l'échec et de s'imprégner des bonnes pratiques internationales en matière de lutte contre la discrimination et d'élaborer, avec le concours des acteurs concernés, un référentiel pour l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, en termes de prérogatives, de mandat, de composition et de structure organisationnelle, dans la perspective d'introduire et de faciliter le processus législatif visant la promulgation de la loi pour la mise en œuvre de l'APALD. De surcroit, il faudra œuvrer à l'application de l'article 19 de la constitution qui stipule « L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume. L'Etat marocain Œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination ».

Pour Naima Benwakrim, chargée d'une mission auprès du Président du Conseil national des Droits de l'Homme, « Je vais présenter un exposé sur une étude initiée par CNDH dans le but d'organiser un débat national portant sur la création de la commission de parité. Plusieurs points sont inscrits au programme de cette rencontre, à savoir la présentation de l'étude comparative réalisée par le Conseil sur les expériences internationales dans le domaine de l'institutionnalisation de la lutte contre la discrimination, la présentation d'un document sur les dispositions locales visant à garantir la parité dans le cadre de la régionalisation .Mon exposé porte sur les expériences de plus de douze pays dans plusieurs continents. Notre objectif est de répondre à quelques questions portant sur les buts de cette autorité, son organisation, ses fonctions… »

Intervenant lors de cette rencontre ;Azirae Zahra, cadre au Conseil régional des Droits de l'Homme région Beni Mellal – Khouribga a affirmé que son intervention a une dimension régionale et qu'elle mettra l'accent sur la parité dans le cadre de la régionalisation avancée et de l'institutionnalisation de la parité selon l'article 19 et 164 de la nouvelle Constitution. « Je mettrai en exergue les propositions de la régionalisation dans le domaine de la parité. Il faut donc concrétiser l'institutionnalisation de tout ce qui peut garantir l'égalité des chances loin de toute proposition discrétionnaire et non réglementée. Il faut aussi qu'il y ait une autorité chargée de la parité et de l'égalité des chances. On doit encourager la femme à participer dans la vie politique. Ainsi, la concrétisation de la parité doit entrer dans le cadre d'une représentation régionale dans la mesure où la régionalisation avancée est le fer de lance de tout développement socio économique, culturel… » et de poursuivre « L'article 164 de la Constitution stipule que L'autorité chargée de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination, créée en vertu de l'article 19 de la présente Constitution, veille notamment au respect des droits et libertés prévues à ce même article, sous réserve des attributions dévolues au Conseil national des droits de l'Homme ».

Soulignons que le débat qui a été organisé au terme de cette rencontre a porté , entre autres, sur le rôle de la femme dans la société, sur le droit à la parité et à l'égalité des chances, sur la nécessité de débattre du problème de la discrimination dans un contexte global…Au cours du jugement simulé, les participants à cette journée ont assisté enfin aux témoignages d'un grand nombre de victimes

معتقلون صحراويون سابقون يطالبون بالحق في الاحتجاج

صحراء 24 / العيون

طالبت مجموعة تقول في شكايتها الموجهة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنها تمثل ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي وذوي الحقوق بالصحراء، تدخل المجلس من أجل حماية وقفاتهم الاحتجاجية السلمية التي دأبوا على تنظيمها أسبوعيا أمام مقر الفرع الجهوي للمجلس بالعيون، للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة التي تخولها لهم المواثيق الدولية والدستور. وهي الوقفات التي باتت تمنعها السلطات في حين تقول الشكاية ذاتها، تسمح السلطات لفئات أخرى بالاحتجاج.

كما تقول مجموعة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالصحراء في بيان لها، أنها بعد سنة من الاعتصام المفتوح التي تخوضه بمقر اللجنة الجهوية بالعيون السمارة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من اجل تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمتعلقة بالإدماج الاجتماعي، وبعد سلسلة من الحوارات مع مسؤولي المجلس وأمينه العام و رئيس اللجنة الجهوية بالرباط والعيون، قدمت خلالها وعود لم تتحقق على أرض الواقع، بل ووجهت المطالب بالتهميش الممنهج والتماطل الغير مسؤول الذي لا ينسجم مع النهوض بحقوق الإنسان الذي يتشدق به إعلاميا.

كما رفض أصحاب البيان المعتصمين بمقر اللجنة الجهوي بالعيون سياسة إدارة الظهر التي مورست عليهم من طرف رئيس اللجنة الجهوية بالعيون السمارة، برفضه قبول اللقاء الاستفساري عن مآل الملف.

واستنكر البيان محضر تسليم السكن المقدم من طرف السلطات الذي يتنافى مع التصريحات الفارطة لمسؤولي المجلس بأنه حل جزئي، مع تنديده بمنع الضحايا من تصوير وتوثيق وقفاتهم السلمية، إضافة إلى التدخل الأمني العنيف الذي طال وقفاتهم السلمية.

وختم الضحايا بيانهم بمناشدتهم كافة الضمائر الحية والهيئات الحقوقية والإعلامية المحلية والدولية لمؤازرتهم.

ندوة حول التمييز والمناصفة ببني ملال

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة، السبت الماضي بتزركونت أفورار (حوالي 25 كلم من مدينة بني ملال في اتجاه مدينة أزيلال)، ندوة حول موضوع المناصفة ومحاربة التمييز. ويتضمن برنامج الندوة تقديم الدراسة المقارنة التي أنجزها المجلس حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز، بالإضافة إلى تقديم ورقة حول التدابير المحلية لضمان المناصفة في إطار الجهوية الموسعة، كما يتناول اللقاء المقتضيات القانونية المتصلة بالموضوع من قبيل الفصل 20 من مدونة الأسرة والفصل 475 من القانون الجنائي. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم، في مارس الماضي، دراسة مقارنة أعدها، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حول «التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز»، وذلك إسهاما منه في مسلسل إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز التي نص الدستور الجديد للمملكة على إحداثها.

ملف المعطلين يحاصر حكومة بنكيران في بداية مشوارها

إحسان الزكري

انساب يوم الخميس الماضي بالعاصمة الرباط شلال جارف من المعطلين الذين حجوا إليها على كل ضامر من كل فج عميق ليشهدوا حدث تقديم السيد عبد الإله بنكيران للبرنامج الحكومي الذي منوا نفوسهم في أن يحمل جديدا يخص شأنهم ومستقبلهم وليعربوا بموازاة ذلك عن تضامنهم مع زملائهم المعطلين المعتصمين بمقر وزارة التربية الوطنية الذين أصيب ثلاثة منهم بحروق متفاوتة الخطورة أثناء احتجاجهم على منعهم من تلقي الإمدادات الضرورية من طعام وكساء وماء.و ما زالت الأنباء متضاربة حتى اللحظة حول ملابسات الحادث ،حيث ذهب البعض إلى أن اندلاع النار في أجسامهم كان متعمدا بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الحادث كان عرضيا.

هكذا تحولت الرباط يوم الخميس الفارط إلى ملتقى للمعطلين الذين جابوا شوارع الرباط في مجموعات ارتدت صدريات بألوان قزحية استهوت أنظار الرائحين والغادين الذين استوقفهم المشهد الذي كان أشبه بكرنفال احتفالي سلمي ، حيث سار المحتجون وقد انطلقت من أفواههم الشعارات مدوية متعالية أملا في أن تصافح مسامع أهل الحل والعقد الذين كانوا ملتئمين تحت قبة البرلمان استجابة لنداء التصريح الحكومي. ولم تكن تلك المسيرات لتخلو من الأحداث ،حيث سجل تدخل رجال الأمن من أجل الحيلولة دون وصول معطلي التنسيقية الموحدة للأطر العليا المعطلة إلى مقر وزارة التربية الوطنية للتضامن مع حاملي الشواهد العليا برسم سنة 2011 المقصيين من محضر 20 يوليوز الذين ما يزالون يواصلون اعتصامهم لليوم الخامس عشرعلى التوالي.

ولم يفلح تصدي رجال الأمن في ثني أولائك المعطلين من بلوغ مسعاهم التضامني ،إذ بعد تغيير المسار المرسوم تمكنت أطر التنسيقية الموحدة من الوصول إلى مقر وزارة التربية الوطنية وتسجيل تضامنها المطلق مع المعطلين المعتصمين. وعطفا على التصريح الحكومي ، فمن خلال تقصي انطباعات العديد من المعطلين حول مضمونه يبدو أن الإشارات التي تضمنها بخصوص مرتكز التشغيل لم تلامس انتظاراتهم ، حيث أنه حسب تصريحات بعضهم لم يختلف في جوهره عن برنامج الحكومة السابقة حيث حافظ على الصبغة العمومية المنمقة بمسميات جديدة ولماعة. وبالعودة إلى حركة المعطلين الإحتجاجية التي شهدتها الرباط يوم الخميس المنصرم لوحظ أن مسيرة معطلي*محضر 20 يوليوز* استأثرت بشكل جلي باهتمام المارة كما خطفت أضواء المنابر الإعلامية الوطنية وذلك بسبب ضخامة عدد المشاركين فيها من جهة وذيوع الصيت الإعلامي لملف هذه الفئة من جهة أخرى لاسيما بعد تنصيب الحكومة الجديدة.

وبخصوص مسار ملف هذه الفئة فقد أفادت تسريبات تداولتها بعض الصحف الوطنية أن حكومة بنكيران ستقوم بإدماج المعطلين المنضوين تحت لواء التنسيقيات الأربع المعلومة بشكل مباشر في أسلاك الوظيفة خلال المائة يوم الأولى من عمر ولايتها حيث ذكر أنها خصصت ثلاثة آلاف منصب شغل مباشر لهذه العملية. ويشار في هذا السياق أن ممثلين عن التنسيقية الموحدة للأطر العليا المعطلة وهي إحدى التنسيقيات الأربع المعنية بالمحضر السالف الذكر، قاموا قبل يومين برفع رسالة التماس إلى عدة جهات على رأسها رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران ناشدوه من خلالها التعجيل بتفعيل مقتضيات محضرهم ، كما رفعوا رسالة أخرى في نفس الشأن إلى السيد أحمد حو المكلف بمهمة لدى أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث أعرب هذا الأخير أن المجلس المذكور يتابع ملف معطلي *محضر 20 يوليوز* عن كثب مدعما ومؤازرا كما أعلن أنه سيرفع بدوره رسالة في غضون الأيام المقبلة باسم المجلس إلى رئاسة الحكومة للمطالبة بالتعجيل في تنفيذ مضمون المحضر المذكور.

شوهد 1304 مرات من طرف 624 زائرين

من معتقلي 'أركانة' يقدمون على محاولات انتحار جماعية الكاتب

لكاتب joudourالاثنين, 30 أبريل 2012 09:22

قالت عائلات ثلاثة من معتقلي تفجير ات "اركانة"، إنهم قاموا بمحاولة انتحار جماعية داخل سجن سلا2، احتجاجا على ظروف اعتقالهم. وجاء في بيان صادر عن عائلتي المعتقلين عبد الصمد بطار وعبد الفتاح دهاج، وكلاهما معتقلان على خلفية تفجيرات مقهى "أركانة" بمراكش، أنهما بالإضافة إلى المعتقل محمد رضى يخوضون إضرابا عن الطعام منذ 9 ابريل، احتجاجا على ما وصفوه بـــ "الممارسات القمعية واللاقانونية التي تنهجها نحوهم إدارة السجن".

وجاء في نفس البيان، الذي توصل موقع "لك. "، بنسخة منه أنه وأمام عدم الاستجابة لمطالب المعتقلين برفع الظلم الواقع عليهم من قبل إدارة السجن، "فإن المعتقلين الثلاثة لم يجدو من سبيل لوضع حد لهذه الممارسات إلا محاولة انتحار جماعية يوم الخميس 26-4-2012 قام بها ثلاثتهم، حيث عمد محمد رضى الى تناول عبوتين كاملتين من الاقراص الطبية، وتناول عبد الفتاح دهاج الذي وصلت قضيته الى الامم المتحدة لعبوة كاملة من الاقراص الطبية، ما زال يعاني من آثارها الى اليوم مع التنبيه الى استمراره في الاضراب عن الطعام، في حين قام عبد الصمد بطار بتعليق نفسه بحبل كادت تزهق معه روحه لولا تدخل بعض السجناء في آخر لحظة قاموا بإنقاذ حياته".

وقال بيان العائلات إنه سبق لها أن تقدمت بشكايات إلى "المجلس الوطني لحقوق الانسان" بتاريخ 13أبربل الجاري، حول الاعتداء الذي تعرض له عبد الفتاح دهاج وعبد الصمد بطار من طرف أحد موظفي السجن يدعى (ا. م). وزاد البيان أن إدارة السجن زادت من حدة ممارساتها والتي كان نتيجتها اصابة عبد الصمد بطار بكسر في يديه ورضوض على مستوى رأسه.

وحمل بيان العائلات السلطات والمؤسسات المسئولة عن تدبير السجون بدءا من الوزارة الاولى والمندوبية العامة لإدارة السجون ووزارة العدل كامل المسؤولية فيما يتعرض له ابنائها وكذا سلامتهم الجسدية والنفسية والصحية .

الرياضي تدعو بنكيران إلى إلغاء التشريعات والمقتضيات القانونية التي تنتهك الحريات النقابية

قامت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بتوجيه رسالة إلى عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، وبعض وزرائه، وإلى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكريم غلاب، رئيس مجلس النواب، بمناسبة اليوم العالمي للعمال، والتي تخص عدة مطالب تعتبرها الجمعية أساسية في مجال حقوق الشغيلة .
ومن بين أهم هذه المطالب التي تضمنتها رسالة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، «ملاءمة الدستور والتشريع المغربي مع المعايير الدولية في مجال الحقوق الشغلية»، من خلال «إلغاء التشريعات والمقتضيات القانونية التي تنتهك الحريات النقابية»، و«ملاءمة قوانين الشغل المحلية مع قانون الشغل الدولي». وهو ما يتطلب، حسب رسالة الجمعية، «إعطاء الأولوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وفي ميزانية الدولة لاحترام الحق الإنساني والدستوري في الشغل بالنسبة إلى جميع المواطنين». ودعت الرسالة، في هذا السياق، إلى «إلغاء كافة المتابعات الجارية في حق المعطلين، بسبب نشاطهم المشروع المرتبط بالمطالبة بالحق في الشغل».
كما طالبت الرياضي، في رسالتها، ب«إنصاف ضحايا شركة النجاة الإماراتية، ومتابعة المسؤولين المتورطين في فضيحة التحايل عليهم»، ووضع «حد لعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء، وضمان المساواة الفعلية بين النساء والرجال والقضاء على التمييز بين الأجراء.«